أثر المتغيرات السياسية في الكيان الإسرائيلي على القضية الفلسطينية: انتخابات «الكنيست 24» نموذجًا

حسان الأشمر

أستاذ القانون الدستوري في كلية الحقوق، الجامعة اللبنانية.

مقدمة

دخلت القضية الفلسطينية منذ مؤتمر السلام في مدريد مرحلة جديدة، ولا سيّما بعد اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الإسرائيلي في 13 أيلول/سبتمبر 1993، مع ما نتج منه من اتفاق على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية ومجلس تشريعي في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية تمتد إلى خمس سنوات، على أن تشهد هذه الفترة مفاوضات بين الجانبين للتوصل إلى تسوية دائمة وفقًا لقراري مجلس الأمن 242 و383. وجاء اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بدولة «إسرائيل» بموجب هذا الاتفاق أملًا في التوصل عبر تلك التسوية إلى إقامة دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين التاريخية، وهو الجزء المتمثل بالضفة الغربية وقطاع غزة وأن تكون القدس عاصمتها.

وعلى الرغم من فشل مفاوضات الحل النهائي، فقد أصبح «حل الدولتين» أمرًا متفقًا عليه بين منظمة التحرير وإسرائيل، كما تبنته الحكومات العربية رسميًا في إطار المبادرة العربية الناتجة من قمة بيروت 2002. إلا أن هذا الحل بات بعيد المنال مع تنصّل «إسرائيل» من التزاماتها تجاه الفلسطينيين، في ظل المتغيرات السياسية الداخلية التي دفعت باتجاه العمل على تصفية القضية الفلسطينية عبر تعزيز أدوات القمع والتهجير والاستيطان وفرض القوانين العنصرية.

لقد عملت «إسرائيل» على ترحيل حل الصراع مع الفلسطينيين والتوجه نحو التركيز على عقد اتفاقيات تطبيع مع بعض البلدان العربية، من دون الحاجة إلى تقديم تنازلات في إطار المبادرة العربية للسلام التي تبنت شعار «الأرض مقابل السلام». وقد ترافقت عملية «الترحيل» هذه مع تغيرات في الحياة السياسية الإسرائيلية، التي تميزت منذ عام 1996 بنشوء أحزاب وسط جديدة تمكنت من الدخول إلى الكنيست ولكنها سرعان ما كانت تختفي في الدورات التالية لدخولها. كما ترافقت مع تبني المجتمع الإسرائيلي بوجه عام المواقف اليمينية، الأمر الذي انعكس بدوره على نشوء المزيد من الأحزاب اليمينية مقابل تراجع دور الأحزاب اليسارية. وتأكد ذلك مع خروج اليسار الإسرائيلي من السلطة بعد حرب عام 2006

على لبنان، والذي كان يعتبر نفسه «معسكرًا للسلام». فهذا المعسكر لم يمارس المعارضة للحرب، بل كان موقفه بين المعارضة والتأييد بوصفها حربًا «عادلة» و«مبررة»[1]. وقد ساهم ذلك في غياب الاهتمام بالمسائل الخلافية مع الفلسطينيين عن المجتمع الإسرائيلي الذي بات يرفض أي حديث عن حل الدولتين.

هذا الواقع ترافق مع صعود التيارات اليمينية المتطرفة وتحقيقها نتائج متقدمة في الانتخابات البرلمانية منذ عام 2008، فعكست بذلك واقع المجتمع الإسرائيلي ومواقفه. إضافة إلى ازدياد تأثير المستوطنين في الحياة السياسية، حيث ترجم ذلك عبر سيطرة حزب «الليكود» على السلطة. إلا أن انقسام بعض تلك التيارات على نفسها، أدخل الكيان الإسرائيلي في مرحلة من المتغيرات السياسية المتسارعة التي أدت إلى نشوب أزمة سياسية وحكومية منذ عام 2018، وكانت نتيجتها خوض أربع جولات انتخابية برلمانية مبكرة خلال عامين. هذا الأمر خلق واقعًا تنافسيًا بين القوى السياسية المتطرفة لتصفية القضية الفلسطينية من خلال تطرف في مواقفها من قضايا الصراع مع الفلسطينيين، لكسب المزيد من التأييد في صفوف المجتمع الإسرائيلي الذي ازداد تطرفًا. وهذا ما أكدته نتيجة انتخابات «الكنيست 24»، التي وإن حملت تغيرات على مستوى الائتلاف الحكومي إلا أنها أعادت احياء التحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني.

إن هذه المتغيرات التي استجدت في الكيان الإسرائيلي، قد مثلت حافزًا أساسيًا للشعب الفلسطيني للبحث عن السبل التي من شأنها أن تساهم في إعادة طرح قضيته أمام العالم، والسعي لإقامة دولته ووقف الإجراءات العنصرية بحقه. وهو ما يمكن أن يعيد التوازن إلى الصراع مع «إسرائيل»، ويثبت أن خيارات التطبيع مع بعض الدول العربية لا يمكن أن تمثل خيارًا بديلًا للحل العادل للقضية الفلسطينية.

أهمية الدراسة: تكتسي انتخابات «الكنيست 24» أهمية خاصة على مستوى الصراع العربي- الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، كما على مستوى موقف الداخل الإسرائيلي من هذه القضية. فعلى مستوى الصراع العربي- الإسرائيلي هي الانتخابات الأولى بعد اتفاقيات «أبراهام» بين «إسرائيل» والإمارات والبحرين والتوجه نحو التطبيع مع دول عربية أخرى، وهي الأولى بعد إطلاق مشروع ضم أجزاء من الضفة الغربية والاستمرار في عملية تهويد القدس. أما على المستوى الإسرائيلي فهي الرابعة خلال عامين في ظل التعقيدات الداخلية والأزمة السياسية في الكيان الإسرائيلي وتصاعد نفوذ الأحزاب اليمينية.

أهداف الدراسة: تحاول هذه الدراسة معرفة مدى تأثير نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة التي جرت في 23 آذار/مارس 2021 على مستقبل القضية الفلسطينية وحل الدولتين،

(1) أنطوان شلحت، «الأحزاب السياسية في إسرائيل،» مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تاريخ الزيارة 2021/3/28، <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650191>

من خلال العمل على معرفة توجهات المجتمع الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية المقبلة في التعاطي مع هذه القضية.

حدود الدراسة: تعالج هذه الدراسة الموضوع المطروح ضمن حدود مكانية وزمنية.

○ **الحدود المكانية:** وهي الحدود المتمثلة بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

○ **الحدود الزمانية:** وتتمثل بالفترة الممتدة من عام 2018 حتى ربيع عام 2021، بوصفها الفترة التي تشهد أزمة سياسية مترابطة في «إسرائيل» نجم عنها أربعة انتخابات مبكرة. لذلك تعالج هذه الدراسة المرحلة الزمنية المرتبطة بالانتخابات الإسرائيلية التي أجريت في 23 آذار/مارس 2021، مع تبيان أسبابها المرتبطة بالظروف السياسية الداخلية في «إسرائيل»: منذ عام 2018 إلى تاريخ إعداد هذه الدراسة.

إشكالية الدراسة: تطرح هذه الدراسة إشكالية تتمثل بمدى انعكاس المتغيرات الناجمة عن نتائج الانتخابات الإسرائيلية للكنيست (24) وتداعياتها على مستقبل القضية الفلسطينية في ظل انعدام فرص التسوية وسيطرة التيارات اليمينية على الحياة السياسية الإسرائيلية، وهذه الإشكالية تستدعي طرح جملة من التساؤلات التي سنحاول الإجابة عنها وأبرزها:

– ما دلالات نتائج هذه الانتخابات على مستوى الحياة السياسية في إسرائيل؟

– ما تأثير نتائج هذه الانتخابات على الخارطة الحزبية في إسرائيل؟

– ما هو موقف الأحزاب الإسرائيلية التي دخلت الكنيست من القضايا الخلافية مع الفلسطينيين؟

– ما هي توجهات الحكومة الإسرائيلية الجديدة ونظرتها إلى المسائل الخلافية؟

– هل يمثل استمرار تبني الحكومة الجديدة لخيار التطبيع مع الدول العربية كخيار بديلًا لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي؟

– ما الخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين للدفاع عن حقوقهم في ظل سياسة «هضم الحقوق» التي ينتهجها الكيان الصهيوني؟

منهج الدراسة: إن معالجة الإشكالية المطروحة ستتم من خلال اعتماد المنهج التحليلي، الذي سنحاول من خلاله تحليل مجريات الأحداث التي سبقت وتلت انتخابات «الكنيست 24» لمعرفة تأثيرها في مستقبل القضية الفلسطينية.

مخطط الدراسة: إن معالجة الإشكالية المطروحة ستكون من خلال تقسيم الدراسة إلى مبحثين، حيث يتناول المبحث **الأول** موقع القضية الفلسطينية في الحياة السياسية الإسرائيلية، أما المبحث **الثاني** فسنتناول فيه التحديات المستقبلية للفلسطينيين في ظل المتغيرات السياسية الإسرائيلية.

أولًا: موقع القضية الفلسطينية في الحياة السياسية الإسرائيلية

لقد تميزت المواقف الرسمية الإسرائيلية بتجاهلها للقضية ومحاولة تصفيتها على مدى العقود السابقة، وقد تسارعت وتيرة هذه المحاولات في العقد الأخير في ظل حكومات بنيامين نتنياهو، مع التبني الفاضح لسياسة الاستيطان والضم مقابل رفض الحقوق الفلسطينية، بما فيها تلك التي تضمنتها اتفاقية أوسلو. وهي مواقف تعكس توجهات القوى السياسية والتكتلات الحزبية التي تترجم بدورها توجهات المجتمع الإسرائيلي، حيث كان من الطبيعي أن تتعزز هذه التوجهات في ظل صعود اليمين المتطرف الذي ترجم بتعزيز حزب الليكود لسطوته على السلطة. إضافة إلى سمات أساسية اتسمت بها الحياة السياسية الإسرائيلية، وساهمت بدورها في تنافس الأحزاب السياسية المسيطرة على تصفية القضية الفلسطينية.

1 ـ سمات الحياة السياسية في «إسرائيل»

تبرز في الحياة السياسية الإسرائيلية مجموعة من السمات التي تؤدي دورًا أساسيًا في آلية التقرير السياسي، وتجعل من الموقف الرسمي الإسرائيلي تجاه القضايا الخارجية الأساسية موقفًا منسجمًا وموحدًا، رغم تناوب الأحزاب السياسية والتكتلات الحزبية على الحكم. وهذا أمر يمكن ملاحظته بوجه أساسي تجاه الموقف من القضية الفلسطينية وقضايا الصراع مع الوطن العربي عمومًا، حيث يبرز بوجه دائم تصلب الموقف الرسمي الإسرائيلي تجاه القضية الفلسطينية لناحية رفض الالتزام بالوعود والاتفاقيات المعقودة، والتوجه الدائم نحو «هضم» حقوق الفلسطينيين والاستمرار في تهجيرهم وضم أراضيهم.

2 ـ تعدد التيارات السياسية والفكرية

على الرغم من تبني مختلف الأحزاب الإسرائيلية لأهداف الحركة الصهيونية، إلا أنها تختلف في ما بينها لناحية الوسائل المستخدمة في تحقيق تلك الأهداف. والسبب في ذلك يعود إلى اختلاف التيارات السياسية الفكرية الثلاثة التي تبلورت داخل تلك الحركة وهي[2]:

– **التيار الصهيوني الاشتراكي:** وهو التيار الذي حاول العثور والارتكاز على أساس ماركسي للصهيونية، وتمثله مجموعة من المنظمات والأحزاب والكتل العمالية التي توحدت في عام 1978 تحت اسم «حزب العمل».

– **التيار الصهيوني الليبرالي:** وهو التيار الذي تم التعبير عنه من خلال اتجاهين متمايزين، **الأول** عُرف لاحقًا باليمين المتطرف ونادى باعتبار أرض الدولة اليهودية تتمثل

(2) **الأحزاب الإسرائيلية: دراسة شاملة**، إعداد جيهان الهندي، سلسلة أوراق باحث (بيروت: باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2016)، ص 16ـ15.

بفلسطين وشرقي الأردن ضرورة تجميع اليهود المشتتين في هذه الدولة لبناء حضارة يهودية. أما الاتجاه **الثاني** فيمثله «الصهيونيون العموميون» من أتباع حاييم وايزمان، ويسعى إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين تقوم على أسس الرأسمالية، وقد انقسم إلى عدة تنظيمات أحدها كان حزب «الليكود».

– **التيار الديني:** ويضم جناحين، **الأول** نشأ داخل المنظمة الصهيونية، وهو التيار الذي يتمثل بحركة «المركز الروحي المزراحي» المؤيد للأفكار الصهيونية، وهو عضو مستقل فيها. أما **الثاني** فقد نشأ خارج المنظمة الصهيونية وكان معارضًا لها، وتمثله حركة «أغودات إسرائيل العالمية» وحركة «عمال أغودات إسرائيل».

لقد تمحورت الأحزاب الإسرائيلية حول هذه التيارات، لذلك عملت مع وصولها إلى السلطة على تحقيق أهداف الحركة الصهيونية ومحاولة تصفية القضية الفلسطينية، ولا سيّما مع ازدياد تطرفها خلال ممارسة السلطة، سواء عبر ممارسة العنف المادي أو عبر التنكر للتسويات.

3 ـ التعددية الحزبية

لقد ساهم النظام الانتخابي الذي يعتمد على النسبية في تكريس ظواهر في الحياة السياسية، انعكست على التعاطي الرسمي مع القضية الفلسطينية. فهذا النظام الذي تم اعتماده «كطريقة تنسجم مع الفسيفساء السياسي والاجتماعي والثقافي في البلد، بسبب تعدد المجموعات الثقافية والإثنية والقومية في الدولة... لضمان تمثيل برلماني لكل المجموعات داخل إسرائيل»[3] أدى إلى وجود تعددية حزبية مفرطة عكست «التركيب المتناقض للمجتمع الإسرائيلي، والتفاوت الظاهر بين مختلف طبقاته وفئاته، التي هي عبارة عن خليط متناثر من الجماعات ذات الأصول المتباعدة، والاتجاهات المتباينة، عنصريًا ودينيًا وفكريًا»[4].

وبغضّ النظر عن المنطلق الذي يمكن أن نصنف من خلاله تلك الأحزاب، سواء كانت يسارية أو أحزاب وسط أو يمينية ودينية، يمكن القول بأنها (باستثناء العربية منها) تشترك جميعها بالاتفاق على الأسس العريضة المتمثلة بـ«الإيديولوجيا الصهيونية». لذلك فهي تلتقي حول الأهداف الأساسية المتمثلة بالحفاظ على الطابع اليهودي للدولة وتفوقها على محيطها واستمرار ضم الأراضي وتهويد القدس ومنع عودة اللاجئين الفلسطينيين، مع تميّزها وتنافسها في الشؤون الداخلية سواء على المستوى السياسي أم الاجتماعي والثقافي أم الاقتصادي.

(3) مهند مصطفى، «نظام الحكم في إسرائيل،» مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تاريخ النشر الإلكتروني، 15 تموز/يوليو 2020، <https://bit.ly/3HHTqaO> (تاريخ الزيارة 20 نيسان/أبريل 2021).

(4) «الأحزاب السياسية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية،» <https://bit.ly/3F56HIP> (تاريخ الزيارة 28/3/2021).

أ ـ ظاهرة الانشقاقات الحزبية

على الرغم من أن ظاهرة الانشقاق داخل التيارات والأحزاب السياسية في «إسرائيل» ليست جديدة، إلا أن تعاظم هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة وحجم تأثيرها جعل منها أمرًا لافتًا في الحياة السياسية والحزبية في إسرائيل. وقد كان لتعديل قانون انشقاق الكتل البرلمانية دور أساسي في ذلك، حيث سمح هذا القانون لعضوَي كنيست بالحصول على ميزانية حزب شهرية بصورة فورية لإتمام عملية الانشقاق، بدلًا من الانتظار حتى مرور عامين على الانشقاق بحسب هذا القانون قبل التعديل. وهذا ما ساهم وشجع على عمليات انشقاق داخل بعض الأحزاب الكبرى والأساسية، فكان لذلك انعكاساته على نتائج الانتخابات وعلى إمكان تأليف حكومة قوية يمكن أن تصمد في مواجهة التحديات وقادرة على اتخاذ قرارات أساسية تتعلق بالقضية الفلسطينية.

ب ـ عدم الاستقرار السياسي

رغم مرور الكيان الإسرائيلي بتجربة الحزب المهيمن وتجربة الحزبين الكبيرين المتناوبين على الحكم، إلا أن مرحلة تآكل قوة الأحزاب الكبرى نتيجة الانشقاقات الحزبية السائدة حاليًا قد أوجدت سمة من سمات الحياة السياسية فيه. وهذا الواقع أضعف قدرة أي زعيم سياسي على تأليف حكومة متجانسة، وبات مجبرًا على تأليف حكومة ائتلافية تبقى رهينة الأحزاب المكونة لها ولا سيّما منها الأحزاب الصغرى. وقد أثبتت الحكومات الائتلافية الأخيرة التي ألّفها بنيامين نتنياهو القدرة العالية للأحزاب اليمينية الصغيرة على الابتزاز، ولا سيّما لناحية فرض تشددها تجاه القضايا الخلافية مع الفلسطينيين أو أي تسوية أو حقوق يمكن أن ينالوها.

انطلاقًا مما تقدم يمكن فهم كيفية سقوط أربع حكومات إسرائيلية خلال عامين والذهاب نحو أربع جولات انتخابية مبكرة، وهي سابقة لم تحصل في تاريخ الكيان، وتعكس بالتالي حجم الأزمة السياسية فيه.

ج ـ الطابع الشخصي للصراع السياسي

مثّل وجود نتنياهو على رأس حزب الليكود والحكومة لأكثر من عقد متواصل من الزمن، ولمدة إجمالية تناهز 20 بالمئة من عمر الكيان الإسرائيلي، سمة لم تشهدها الحياة السياسية منذ نشأة هذا الكيان. فقد طبع هذا الشخص الحياة السياسية بطابعه، بحيث تمكن من أن يجعل نفسه زعيمًا أوحد لحزب الليكود، ويحكم سيطرته على مفاصله ويشكّل محورًا للعملية الانتخابية وحملاتها. كما عمل على تعميم هذا النموذج الناجح في حزبه على الحكومة ومؤسسات الدولة، حيث «تمكّن من صناعة ثقافة سياسية في «إسرائيل» بأن الدولة والمؤسسات هي نتنياهو وجعل من حضوره وزعامته ورئاسته للحكومة جزءًا من الثقافة

السياسية الإسرائيلية وجزءًا من التكوين الاجتماعي والثقافي»[5]، لتكون الانتخابات على مدى عقد من الزمن استفتاءً على شخصه، يقوم خلالها بإقصاء منافسيه في الليكود، وينجح في تفتيت القوى السياسية المنافسة ويسهم في إخراج وجوه بارزة من الحياة السياسية. ونتيجة لذلك تمكن نتنياهو من الحصول على الكتلة النيابية الأكبر، واستمر على رأس الحكومة رغم ملاحقته بملفات قضائية.

إن الانقسام في معسكر اليمين نفسه، يؤكد «مركزية العامل الشخصي لرئيس الحكومة في الانقسام على حساب الأيديولوجيا. ويضم معسكر اليمين كلًا من حزب إسرائيل بيتنا بزعامة ليبرمان، الذي يشتهر بمواقفه اليمينية المتطرفة، ولا سيما ضد العرب والفلسطينيين، وحزب «يميناه» بزعامة نفتالي بينت، الذي انضم إلى المطالبين باستبدال نتنياهو في الانتخابات الأخيرة في آذار/مارس 2021، وحزب «أمل جديد» بزعامة جدعون ساعر، الذي انشق عن الليكود وشكّل قائمة جديدة كان لها حضورها الانتخابي، وهو ما عزز الرغبة عند خصوم نتنياهو من اليسار والوسط، في استبداله عبر تحالف اليسار والوسط واليمين، وهو تحالف التغيير»[6].

وقد دفع تأثير العامل الشخصي بعض المحللين إلى حسبان أن الانتخابات الأخيرة قد شكلت استفتاء على شخص بنيامين نتنياهو، وغلبت عليها الحسابات الشخصية أكثر من أي وقت مضى. وربما ساهم في ذلك «حالة الاسترخاء والثقة بالنفس التي تعيشها دولة الاحتلال بعد حالة الضعف في الجانب الفلسطيني وتهافت دول عربية للتطبيع وتلقّيها دعمًا غير محدود من قبل الولايات المتحدة الأمريكية»[7].

د ـ الخارطة الحزبية لانتخابات «الكنيست 24»

إن لدراسة الخارطة الحزبية الإسرائيلية أهمية بالغة في فهم الواقع السياسي في «إسرائيل»، فالأحزاب السياسية في هذا الكيان تمثل «المحرك الرئيسي في العملية السياسية»[8]. وقد انعكس وجود أحزاب متعددة على تباين وتعدد الأفكار والبرامج وإدارة الحياة الساسية في البلاد والتأثير فيها. وهذا ما يفسر التنافس الذي يصل إلى حد الصراع بين تلك الأحزاب للوصول إلى السلطة كلما اقترب موعد انتخابات الكنيست، حيث تبرز إلى العلن التكتلات الحزبية من ناحية، والانشقاقات داخل صفوف الأحزاب وظهور أحزاب

(5) «تحليل التطورات السياسية والأمنية في فلسطين،» التقدير نصف الشهري (الرقم 131)، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2021/3/15، <https://bit.ly/3n5pcqi> (تاريخ الزيارة 17/3/2021).

(6) صلاح الدين عواودة، «الانتخابات الإسرائيلية الرابعة: هل انتهت الأزمة،» مركز رؤية للتنمية-الديوان، <https://diwan-ps.com/archives/3377> (تاريخ الزيارة 4 أيار/مايو 2021).

(7) وديع عواودة، «قراءة في نتائج انتخابات الكنيست 2021: إسرائيل عالقة في ورطة قديمة جديدة والفلسطينيون فيها يشكون تقادم السياسة العربية وتكلسّها، **القدس العربي**، 2021/4/29.

(8) عزيز حيدر، «القرار السياسي في إسرائيل بين أزمة النظام وتطرف المواقف،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، السنة 9، العدد 36 (خريف 1998)، ص 16.

جديدة من ناحية أخرى. إلا أن هذا التنافس ليس في الحقيقة سوى تنافس على المنافع السياسية والاقتصادية والزعامة، وغالبًا ما يتم نسيانه وتجاوز الخلافات عند قيام حكومة ائتلافية، كما تتوحد المواقف بينها في ما يتعلق بالصراع مع الفلسطينيين.

لقد خيضت الانتخابات الثلاثة السابقة ("الكنيست 24») منذ عام 2018 في ظل التعددية الحزبية المفرطة، والتي أسفرت بوضوح عن تقدم الأحزاب اليمينية وسيطرتها على الكنيست. ولكنها وفي الوقت ذاته أفرزت انقسامات وانشقاقات واضحة ضمن هذا المعسكر، الأمر الذي أدى إلى نشوء أحزاب جديدة لا تختلف في طروحاتها السياسية والفكرية عن تلك الموجودة على الساحة السياسية.

وبذلك خاضت الانتخابات الأخيرة في 23 مارس-آذار 2021، مجموعة من الأحزاب الجديدة التي أضيفت إلى الأحزاب التاريخية والتقليدية وتلك الحديثة النشأة[9] إضافة إلى الأحزاب العربية.

(1) الأحزاب الجديدة: وهي الأحزاب التي نشأت قبيل انتخابات «الكنيست 24» وخاضتها، وتتمثل بالأحزاب التالية:

- حزب «أمل جديد» (تيكفا حاداشا) بقيادة جدعون ساعر الذي كان من أبرز منافسي نتنياهو داخل الليكود وانشق عنه، لاعتقاده بأن الليكود تحوّل إلى «أداة لخدمة مصالح نتنياهو الذاتية». ويؤمن هذا الحزب بالنهج اليميني نفسه الذي يتبناه الليكود، وتشددًا أكبر في ما يتعلق بالمسائل الخلافية مع الفلسطينيين .

- حزب «الإسرائيليين» الذي أسسه الرئيس السابق لبلدية تل أبيب والقيادي السابق في حزب العمل رون خولدائي مع وزير العدل السابق وعضو الكنيست عن حزب «أزرق أبيض» أفي نيسانكورن في محاولة لتزعم اليسار مع تراجع حزب العمل.

- حزب المتقاعدين الذي أسسه الرئيس الأسبق لجهاز الموساد داني ياتوم.

- الحزب الاقتصادي الجديد الذي أسسه أستاذ الاقتصاد في جامعة «بارالاين» يارون زليخة.

- حزب «تنوفا» الذي أسسه الناشط السياسي عوفير شيلح.

(2) الأحزاب الحديثة النشأة: وهي مجموعة الأحزاب التي تأسست خلال الانتخابات الثلاث المبكرة التي جرت بين عامَي 2020-2019 وتتمثل بالأحزاب التالية:

– حزب مناعة إسرائيل (حوسن ليسرائيل): أسسه جنرالات الجيش المتقاعدون بزعامة بني غانتس بدعم من القوى الخارجية المناوئة لنتنياهو، فعمل على تشكيل قائمة مشتركة باسم «أزرق أبيض» مع حزبين جديدين هما حزب «تيلم» وحزب «يوجد مستقبل». لكن رغم عدم تمكنه من إسقاط نتنياهو خلال ثلاث جولات انتخابية مبكرة، إلا أنه تمكّن من أن يفوز

(9) تحليل التطورات السياسية والأمنية في فلسطين،» التقدير نصف الشهري (الرقم 131)، مرجع سابق.

بثاني أكبر تكتل في انتخابات «الكنيست 23» بلغ عدده 30 عضوًا، وتشكيل ائتلاف وزاري معه بموجب اتفاق نص على تقاسم رئاسة الحكومة بينهما. وقد أفضى اتفاق غانتس مع نتنياهو إلى تفكك التحالف وبقاء غانتس متزعمًا لأزرق أبيض، محاولًا مخاطبة جمهور اليمين الليبرالي بأن المشكلة ليست مع الليكود إنما مع شخص نتنياهو.

– حزب «اليمين الجديد»: وقد أسسه وزير الدفاع السابق نفتالي بينيت والوزيرة أييليت شاكيد، الذي كان ترأس حزب البيت اليهودي وانشق عنه مع شاكيد، وذلك بهدف الانفصال عن الجهات المتطرفة في اليمين الصهيوني المتدين واستقطاب العلمانيين اليمينيين، وبالتالي منافسته على أصوات اليمين بدلًا من التبعية له، فعمد إلى التحالف مع مختلف أحزاب اليمين القومي ضمن تحالف «يميناه» بزعامة بينيت.

– حزب الوحدة القومية: وهو من تيار الصهيونية الدينية التي تدعو إلى حكم قائم على تعاليم التوراة والإكراه الديني وبناء الهيكل مكان قبة الصخرة، ويتزعمه يتسلئيل سموتريتش. وقد وضع أسسه الأولى الحاخام العنصري مائير كاهانا الذي تتلمذ على يديه منفذ مجزرة الحرم الإبراهيمي عام 1994 غولد شتاين.

– حزب «تيلم» (حركة وطنية رسمية): وقد أسسه وزير الدفاع الأسبق موشيه يعلون بعد انشقاقه عن حزب الليكود، ويتخذ موقع المعارض لحكم نتنياهو.

– حزب «غيشر» (جسر): وهو الحزب الذي أسسته وتزعمته عضو الكنيست أورلي ليفي-أبكسيس التي انشقت عن حزب «إسرائيل بيتنا»، وخاضت الانتخابات مع حزب العمل ثم ضمن تحالف حزبي العمل وميرتس في انتخابات «الكنيست 23».

(3) الأحزاب التقليدية

– حزب شاس: وهو حركة دينية أرثوذوكسية تأسست منذ عام 1984، ويتزعمها رجال دين من أصول شرقية، وتستعمل بكثافة سياسات الهوية في صفوف اليهود الشرقيين. ويساند شاس عادة حكومات اليمين الإسرائيلي وبوجه خاص حكومات الليكود، على الرغم من أنه يتنافس معه في شأن القواعد الاجتماعية الشرقية الضعيفة، ويحاول مواجهته من خلال استعمال سياسات الهوية لتعزيز الهوية الشرقية لدى اليهود الشرقيين أمامه. وقد مرّ هذا الحزب بعملية صهينة كبيرة، فهو يصنف نفسه حركة يمينية في القضايا السياسية والأمنية. كما حاول رئيس الحركة الحالي أرييه درعي جذب القواعد الشرقية اليمينية إلى الحركة، من خلال طرح رؤى سياسية يمينية ودعمه العلني والقوي لنتنياهو رئيساً للحكومة.

– حزب «ميرتس»: وهو حزب يساري يركّز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية، ويتزعمه حاليًا نيسان هوروفيتس. وعلى الرغم من تبنيه طروحًا سياسية لحل الصراع العربي-الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية، إلا أن هذه الطروح تغيب عن خطابه الانتخابي.

– حزب «البيت اليهودي»(هبايت هيهودي): وهو عبارة عن تحالف يضم مجوعة من أحزاب التيار القومي الديني واليمين المتطرف، ويهدف إلى تعزيز حضور الصهيونية الدينية. وقد قاده نفتالي بينيت لمساعدة الليكود، بوصفه شريكًا طبيعيًا له. ولكن مع انشقاق بينيت عنه تراجع تأثيره، ليتزعمه الضابط السابق في الجيش رافي بيراتس.

– تحالف يهودية التوراة (يهدوت هاتوراه): وهو حركة دينية أرثوذكسية غير صهيونية يتزعمها حاليًا موشيه غفني، تحظى بدعم من القواعد الدينية الأرثوذكسية الأشكنازية. وتتميز القواعد الاجتماعية لهذه الحركة بالثبات، الأمر الذي انعكس على استقرار نسبة تأييدها في الانتخابات، إذ تصوت هذه القواعد للحركة لاعتبارات دينية مجرّدة وتركز على مسألة الهوية اليهودية، وبالتالي على الطابع اليهودي-الديني للدولة.

– حزب «إسرائيل بيتنا» (يسرائيل بيتنو): وهو حزب يميني ويتزعمه مؤسسه أفيغدور ليبرمان، وقد كان شريكًا أساسيًا في حكومات أرييل شارون وإيهود أولمرت وبنيامين نتنياهو. وتتميز قواعده بتبنّي العلمانية المعادية للدين، وهو يتبنى مواقف يمينية متطرفة من الصراع مع العرب.

– حزب «يوجد مستقبل» (يش عتيد): وهو حزب ينتمي إلى موجة الأحزاب الثورية الشبابية التي تشكلت متأثرة بالاضطرابات التي نجمت عن الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 والربيع العربي وحركات «احتلوا وول ستريت»، وقد أسسه زعيمه يائير لبيد الذي استطاع أن يصبح منافسًا أساسيًا لنتنياهو، ويتزعم المعارضة في الكنيست عام 2020. ويشير الأساس الأيديولوجي إلى أن الحزب انطلق من داخل الإجماع الصهيوني- اليهودي على هوية الدولة، فالدولة بالنسبة إليه يجب ألّا تكون يهودية في هويتها وتوجهاتها الثقافية فقط، بل يجب أن تكون ذات أغلبية يهودية، ودولة الشعب اليهودي في كل مكان، وهو توجه لا يختلف عن توجهات اليمين الجديد في «إسرائيل»[10].

(4) الأحزاب التاريخية

– حزب الليكود: وهو الحزب الذي تطور من المدرسة الصهيونية التنقيحية التي قادها ونظّر لها زئيف جابونتسكي، وخلفه في قيادتها مناحيم بيغن مؤسس تحالف الليكود من عدة أحزاب يمينية ووصل إلى السلطة لأول مرة عام 1977 حاملًا التوجه القومي الليبرالي. وقد طرأ على الحزب لاحقًا تحولات سياسية واجتماعية وفكرية دفعته نحو تبنّي الادعاء الديمغرافي وإقصاء أغلبية النخب التقليدية، لتتسلم مكانهم نخب جديدة خلال العقد الأخير تنتمي فكريًا بمعظمها إلى الصهيونية الدينية أو تحمل توجهات يمينية شعبوية، كما ظهرت في قيادته نخب من المستوطنين الذين ينتمون إلى الصهيونية الدينية. وعلى الرغم من التاريخ السياسي لهذا الحزب وتنوع قواعده الاجتماعية، إلا أنه «تحول منذ عام 2009 إلى حزب

(10) شلحت، «الأحزاب السياسية في إسرائيل».

القائد الواحد، وهو بنيامين نتياهو، فليس هناك شخص داخل الحزب قادر على منافسته وإسقاطه من منصب رئيس الحزب ومرشحه لرئاسة الحكومة»[11]. وقد ساهمت أحادية القيادة هذه داخل الحزب خلال السنوات الأخيرة في خروج العديد من قياداته، بسبب نهج نتنياهو وليس لأسباب أيديولوجية كما حدث للنخب الليبرالية القديمة.

– حزب العمل: وهو المعقل التاريخي للاشتراكية الصهيونية واليسار الإسرائيلي والمؤسس التاريخي للكيان، وهو أحد أهم وأبرز الأحزاب الإسرائيلية وأكثرها وصولا إلى السلطة منذ إنشاء الكيان. وعلى الرغم من الانشقاقات التي شهدها منذ تأسيسه، إلا أنه استمر كحزب سلطة، إلى أن شهد تراجعه الكبير منذ أن تزعمه إيهود باراك. حيث شهد تراجعًا حادًا في شعبيته، ولا سيّما بعد أن انشق باراك عنه عام 2011 وأسس حزب الاستقلال. فقد تتالت الانشقاقات فيه إلى أن انهار بشكل شبه كامل خلال انتخابات 2020، ولكنه استطاع خلال الانتخابات الأخيرة أن يستعيد بعضًا من موقعه في الحياة السياسية بعد التغييرات التي حصلت في قيادته وترؤس ميراف ميخائيلي له.

(5) الأحزاب العربية

وهي التي تتكون من مجموعة الأحزاب العربية التي نشأت داخل الكيان الإسرائيلي، متمثلة بالجبهة الديمقراطية للسلام والقائمة العربية للتغيير والتجمع الوطني الديمقراطي والحركة الإسلامية الجنوبية. وقد خاضت هذه القوى انتخابات «الكنيست 23» ضمن قائمة موحدة تحت اسم «القائمة العربية الموحدة»، وأثبتت حضورها بعد أن حصدت 15 مقعدًا. ولكن قرار الحركة الإسلامية الجنوبية بالانفصال عن القائمة المشتركة أدى إلى خوض هذه القوى انتخابات «الكنيست 24» من خلال قائمتين: **الأولى** تمثلت بالقائمة العربية المشتركة برئاسة أيمن عودة؛ و**الثانية** بالقائمة العربية الموحدة (الحركة الإسلامية الجنوبية) برئاسة منصور عباس.

ثانيًا: التحديات المستقبلية للفلسطينيين في ظل المتغيرات السياسية الإسرائيلية

لم تحسم نتائج انتخابات «الكنيست 24» الصراع على السلطة لمصلحة أي من الكتل أو المعسكرات المتناحرة، وبقي المشهد السياسي في الكيان الإسرائيلي يدور حول نفسه كما كان الوضع في الانتخابات التشريعية الثلاثة السابقة. فعلى الرغم من حصول القوى اليمينية على 60 بالمئة من المقاعد (72 مقعدًا)، إلا أن عجز هذه القوى عن تأليف حكومة يمينية صرفة بسبب الخلافات الشخصية بين زعاماتها من شأنه أن يضعف قدرتها على بسط

(11) المصدر نفسه.

نفوذها التام على السلطة. وهذا الواقع سينعكس بطبيعة الحال على الموقف الإسرائيلي من قضايا الصراع مع الفلسطينيين، ولا سيّما في ظل تنافس مختلف القوى الصهيونية على تصفية القضية الفلسطينية.

لقد حافظ حزب «الليكود» في هذه الانتخابات على موقعه كأكبر كتلة برلمانية بعد نيله 30 مقعدًا، ونال حزب «يوجد مستقبل» 17 مقعدًا، وحزب «شاس» 9 مقاعد وحزب «أزرق ابيض» 8 مقاعد. ونال كل من «إسرائيل بيتنا» و«يهودوت هتوراه» و«يمينا» و«العمل» 7 مقاعد، وكل من «أمل جديد» و«الصهيونية الدينية» و«ميرتس» 6 مقاعد. أما الأحزاب العربية فقد حصلت على 6 مقاعد من خلال «القائمة المشتركة»، و4 مقاعد من خلال «القائمة الموحدة»[12].

1 ـ موقف الأحزاب السياسية في «الكنيست 24» من القضية الفلسطينية

تمثّل دراسة مواقف الأحزاب السياسية، التي تمكنت من تجاوز نسبة الحسم في الانتخابات البرلمانية والدخول إلى الكنيست الإسرائيلي، أمرًا ضروريًا لمعرفة توجهات المجتمع الإسرائيلي في ما يخص القضية الفلسطينية. إضافة إلى معرفة موقف الحكومة المقبلة التي ستنبثق عن الكنيست من هذه القضية، من حيث إنها ستتألف من القوى الحزبية الممثلة فيه وتعكس التوجهات السياسية داخله. وعلى الرغم من السلوك اليميني لمعظم الأحزاب الإسرائيلية، إلا أننا ولأسباب منهجية سنميّز بين مواقفها على أساس تصنيفها لنفسها كأحزاب يمينية وأحزاب وسط وأحزاب يسارية. كما وسنعرض لموقف الأحزاب العربية التي دخلت «الكنيست 24»، والأهداف الأساسية التي تركز عليها في حملاتها الانتخابية وتشكّل تبريرها لدخول الكنيست.

2 ـ موقف الأحزاب اليمينية

وهي مجموعة الأحزاب التي تتسم بمواقفها المتشددة تجاه الصراع مع الفلسطينيين، وتتمثل بأحزاب الليكود، شاس، يهوديت هتوراه،»إسرائيل»بيتنا، يمينا، أمل جديد والصهيونية الدينية.

أ ـ موقف حزب الليكود

يشير البرنامج السياسي لهذا الحزب إلى أن هدفه الحفاظ على حق الشعب اليهودي على كامل «أرض إسرائيل» التاريخية، كحق أبدي، وعلى الاستمرار في عمليات الاستيطان وتطوير الأراضي الإسرائيلية والعمل على فرض السيادة عليها. لذلك فهو يعارض أي انسحاب من داخل فلسطين التاريخية، ويعمل على دعم استمرار عمليات الاستيطان في الأراضي

(12) «نتائج نهائية لانتخابات الكنيست...لا أغلبية لنتنياهو أو لمعارضيه ـ حسب النتائج التي نشرتها هيئة البث الإسرائيلية (رسمية) نقلًا عن لجنة الانتخابات،» 25 آذار/مـارس 2021، .<https://bit ly/3HD6wG6> (تاريخ الزيارة 3 نيسان/أبريل 2021).

الفلسطينية. وقد تبنى أواخر عام 2017 مشروع ضم الضفة الغربية إلى «إسرائيل»، والعمل على تشريع ذلك في الكنيست[13].

ويرى هذا الحزب أن القدس هي العاصمة الأبدية لأرض اليهود وغير قابلة للتفاوض أو التقسيم، ويعارض إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، كما يرفض حق العودة ويعدّه خطرًا على «إسرائيل»[14]. أما بالنسبة إلى عملية السلام مع الفلسطينيين فهو يرى أنها لا تأتي إلا من خلال المفاوضات المباشرة التي تخدم المصالح الأمنية لـ«إسرائيل». وتتعاظم تصريحات قيادات الليكود خلال الحملات الانتخابية لتؤكد لناخبيها موقفها الرافض لاقامة دولة فلسطينية ورفض تقسيم القدس، كما ورفض أي انسحاب من الضفة الغربية، ورفض أي عودة للاجئين، ويركّز على أهمية إقامة حكومة يمينية تساعد على تحقيق هذه الأهداف.

ب ـ موقف حزب شاس

على الرغم من أن أهداف هذا الحزب تتركز على الشؤون الدينية والعمل على تطبيق الشريعة اليهودية في المجتمع الإسرائيلي، إلا أن لهذا الحزب دورًا أساسيًا في الحياة السياسية وموقعه في الائتلافات الحكومية. فهو وإن كان يؤيد التفاوض مع الفلسطينيين إلا أنه يتسم بتصلب مواقفه تجاه المسائل الخلافية معهم. حيث يرفض حق العودة إلى حدود عام 1967، ويشجع على الاستيطان ويدعمه ويرفض التفاوض في موضوع القدس[15]. كما يدعو إلى ضرورة تبادل الأراضي والسكان، حيث يتم «نقل مدن المثلث الفلسطيني في الداخل المحتل إلى الكيان الفلسطيني الذي سيكون أقل من دولة»[16].

ج ـ موقف يهوديت هتوراه

رغم تركيز هذا الحزب على المسائل الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن ميل معظم أعضائه إلى اليمين يجعلهم يتبنون فكرة «إسرائيل» كدولة للشعب اليهودي وعاصمتها القدس الموحدة التي لا يمكن التنازل عن أي جزء منها بموجب أي عملية سلام مع الفلسطينيين. كما ويرفض هؤلاء التخلي عن أية مستوطنات تم تشييدها، وقد صوتوا ضد اتفاق أوسلو وضد عملية الانسحاب من غزة[17]، ويرفضون أي عودة للاجئين.

د ـ موقف حزب «إسرائيل بيتنا»

يعارض هذا الحزب أي فكرة للسلام مع الفلسطينيين، لأنه يرى أن بقاء «إسرائيل» كدولة للشعب اليهودي وأمنها الدائم أهم من أي اتفاق سلام. وعلى الرغم من ادعاء هذا

(13) عبد الحميد صبرة وحمزة أبو شنب، «نظرة الأحزاب الإسرائيلية إلى القضية الفلسطينية (1/2)،» **العربي الجديد**، 8/4/2019، <https://bit.ly/33dhIKQ> (تاريخ الزيارة 29 آذار/مارس 2021).

(14) **الأحزاب الإسرائيلية: دراسة شاملة**، إعداد جيهان الهندي، ص 52.

(15) محمد وازن، «تعرّفوا إلى مواقف أبرز الأحزاب الإسرائيلية من القضية الفلسطينية،» رصيف 22، <https://bit.ly/3JP0sMJ> (تاريخ الزيارة 17 نيسان/أبريل 2021).

(16) صبرة وأبو شنب، المصدر نفسه.

(17) «مواقف الأحزاب الإسرائيلية من ضم الأراضي وحق العودة،» وكالة القدس للأنباء، 14 آذار/مارس 2015، <https://bit.ly/3pZIfnM> (تاريخ الزيارة 17 آذار/مارس 2021)،

الحزب بعدم معارضته لإقامة دولة فلسطينية، إلا أنه يرى أن مسألة القدس غير قابلة للتفاوض، ويؤمن بفرض السيادة الإسرائيلية على جميع المستوطنات. ولا يعارض هذا الحزب عودة اللاجئين فحسب، إنما يطالب بالضغط على فلسطينيي الداخل لترحيلهم. فهو يدعم «الترانسفير» لترحيل العرب داخل الكيان، من المتعاطفين مع القضية الفلسطينية[18]، لذلك يدعو إلى ضرورة تبادل الأراضي والسكان.

هـ. موقف حزب يمينا

تتشابه مواقف هذا الحزب اليميني تجاه القضية الفلسطينية بمواقف الليكود، ويدعو بشدة إلى ضم الضفة الغربية حيث يتمتع بثقل انتخابي كبير في مستوطناتها.

و. موقف حزب الصهيونية الدينية

هو أكثر التيارات الصهيونية تشددًا في موقفه من الفلسطينيين، إذ يقود الدعوة حاليًا إلى إقامة «إسرائيل الكبرى» وعدم السماح مطلقًا باقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب «إسرائيل». وقد دعا هذا الحزب في حملته الانتخابية الأخيرة إلى القتال من أجل «الدولة اليهودية»، والعمل على «تشجيع الهجرة اليهودية إلى «إسرائيل»، ومواصلة الاستيطان، وتهجير العدو (الفلسطيني)»[19].

ز. موقف حزب أمل جديد

يظهر هذا الحزب اليميني الجديد تشددًا يتجاوز به حزب الليكود، فهو يرفض إقامة أي دولة فلسطينية، ويرى القدس عاصمة أبدية لإسرائيل. ويؤيد ضم المنطقة (ج) في الضفة الغربية، ولا اعتراف من قبله بحق العودة.

3. موقف أحزاب الوسط

وهي الأحزاب التي تحاول الظهور بمظهر أقل تطرفًا، سواء لناحية الموقف من حل الدولتين أم لناحية تقديم نفسها كأحزاب ديمقراطية. وتتمثل في الكنيست الحالي بحزبي «يوجد مستقبل» و«أزرق أبيض».

أ. موقف حزب يوجد مستقبل

رغم أن هذا الحزب يتبنى من حيث الشكل حل الدولتين، إلا أنه يدعو إلى الحفاظ على الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية، وإلى ضمان أمن فلسطين بأغلبيتها اليهودية. فقد أعلن زعيمه يائير لبيد خلال الحملة الانتخابية الأخيرة «دعمه للكتل الاستيطانية في الضفة، وتحفّظه على أي بؤر استيطانية من شأنها عرقلة أي تسوية سياسية»[20]. ورغم إعلان

(18) **الأحزاب الإسرائيلية: دراسة شاملة**، إعداد جيهان الهندي، ص 56.

(19) محمد السعيد إدريس، «مفارقات «يوم الأرض» والانتخابات الإسرائيلية،» **الأهرام**، 2021/4/6، <https://alhakaek.org/?p=22427> (تاريخ الزيارة 8 نيسان/أبريل 2021).

(20) محمد حسن وتد، «الانتخابات الإسرائيلية.. غابت القضية الفلسطينية وحضر التطبيع،» الجزيرة. نت، 16 آذار/مارس 2021، <https://bit.ly/3HLXSW6> (تاريخ الزيارة 17 آذار/مارس 2021).

هذا الحزب عن استعداده لتبادل الأراضي للتوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، إلا أنه يرفض فكرة التنازل عن القدس الشرقية كما يرفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين[21]. لذلك فهو يتبنى حل الدولتين كوسيلة وحيدة لمنع الدولة الواحدة، وهو موقف يساعده على تحقيق اختراق للمنطقة العربية[22] وتأمين دعم بعض الدول الكبرى.

ب- موقف حزب أزرق أبيض

لطالما حاول زعيم هذا الحزب بني غانتس خلال الحملات الانتخابية السابقة عدم الكشف بصورة واضحة عن موقفه من التسوية السياسية مع الفلسطينيين وحل الدولتين، طارحًا نفسه زعيمًا سياسيًا لا يمكنه أن يفرّط بسيادة إسرائيل. وقد برز هذا الموقف في توجهاته التي عبرّ فيها بأنه «إذا اتضح بأنه لا توجد طريقة للتوصل إلى سلام، سوف نبلور واقعًا جديدًا نحصن مكانة إسرائيل دولة قوية، يهودية وديمقراطية، ونعزز الكتل الاستيطانية... وسنحتفظ بالأمن بيدنا بأرض إسرائيل كلها...، والقدس ستبنى وتبقى عاصمة الشعب اليهودي وعاصمة إسرائيل إلى الأبد»[23]. وعلى الرغم من أن هذا الحزب لا يدعم الاستيطان بوجه عام، إلا أنه يركز على الكتل الاستيطانية ويحرص على ضمّها، حيث تصل مساحتها إلى حدود 10 بالمئة من أراضي الضفة الغربية. إضافة إلى كل ذلك، يرفض هذا الحزب أي عودة للاجئين.

4 ـ موقف أحزاب اليسار

تتمثل هذه الأحزاب في الكنيست الحالي بحزبي «العمل» و«ميرتس».

أ- موقف حزب العمل

رغم تاريخ هذا الحزب ودوره في تحقيق المشروع الصهيوني، عبر الحروب وتهجير الفلسطينيين والاستيلاء على أراضيهم وإطلاقه لعمليات الاستيطان، إلا أنه يقدم نفسه منذ توقيع اتفاقية أوسلو كحزب معتدل يؤيد حل الدولتين ويدفع باتجاه العودة إلى المفاوضات للتوصل إلى تسوية دائمة مع الفلسطينيين. وللنظر إلى مبادئ هذا الحزب نجد بأنه يهدف للحفاظ على قيم «إسرائيل» كوطن قومي لليهود، ويشترط لأي تسوية أن يعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة يهودية مقابل دولة فلسطينية منزوعة السلاح. ويدعم هذا الحزب خيار الحفاظ على الكتل الاستيطانية في ظل السيادة الإسرائيلية، وعلى القدس كعاصمة موحدة لدولة إسرائيل، كما يرفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين. إلا أن مواقف هذا الحزب، التي تستند إلى مبادئه، لم نجد لها صدى خلال حملاته الانتخابية. بل بخلاف ذلك، يبرز

(21) **الأحزاب الإسرائيلية: دراسة شاملة**، إعداد جيهان الهندي، ص 56.
(22) صبرة وأبو شنب، المصدر نفسه.
(23) المصدر نفسه.

موقف رئيسة الحزب ميراف ميخائيلي التي صرحت بأن «أهمية إنهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني تكمن في ضمان مستقبل إسرائيل»[24].

ب- موقف حزب ميريتس

يتبنى هذا الحزب اليساري حل الدولتين على أساس حدود عام 1967 ووجود عاصمتين في القدس كخيار أساسي لإنهاء الصراع، كما يدعو إلى التوقف عن إقامة المستوطنات سواء في الضفة أو في القدس وإلى تبادل متفق عليه للأراضي مع المحافظة على أمن «إسرائيل» كدولة يهودية وديمقراطية. إضافة إلى تأييده للاعتراف بفلسطين كدولة وفقًا لحدود عام 1967 بصفة «مراقب» في الأمم المتحدة[25] منطلقًا في مواقفه من مبادرة السلام العربية. لكن رغم تبني الحزب لهذه المواقف تجاه القضية الفلسطينية إلا أننا نجدها غائبة عن دعايته الانتخابية ومواقفه خلال حملاته الانتخابية. حيث بات يتحدث عن القدس كعاصمة موحدة لإسرائيل ويرفض عودة اللاجئين ويؤيد المقايضة مع الفلسطينيين في مسألة المستوطنات الكبرى مع بعض التعديل على حدود عام 1967.

5 ـ موقف الأحزاب العربية

تتبنى الأحزاب العربية في الكيان الإسرائيلي الموقف المؤيد لقيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وتدفع باتجاه جعل «إسرائيل» «دولة جميع مواطنيها». لذلك تبرز في برامجها الانتخابية المطالبة بالاعتراف بالعرب كأقلية قومية ومنحهم حقوقًا مساوية لحقوق اليهود، إضافة إلى تركيزها على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان العرب ودعم الدولة لمشاريع البنى التحتية في مناطقهم.

يتبيّن لنا من خلال استعراض مواقف الأحزاب السياسية الإسرائيلية بأنها تتفق بوجه عام حول نظرتها إلى القضية الفلسطينية وموقفها منها، سواء كانت أحزاب يمينية أو يسارية أو أحزاب وسط وفقًا للتقسيم التقليدي. ويمكن اختصار مواقف تلك الأحزاب الموجودة في «الكنيست 24» (باستثناء الأحزاب العربية)، والتي تمثل 110 مقاعد من أصل 120، بثلاثة مواقف أساسية[26]:

– **الموقف الأول:** وهو الموقف الذي يؤمن بقيام دولة «إسرائيل» الموسعة على «أرض إسرائيل الكاملة»، والتي تضم كل الأراضي الفلسطينية، وذلك كحق حصري للشعب اليهودي. وهذا ما نص عليه «قانون القومية» الصادر عام 2018، فهو يرفض بالتالي أي تفاوض حول القدس أو عودة اللاجئين. وهو الموقف الذي تتبناه أحزاب الليكود، أمل جديد، الصهيونية

(24) وتد، «الانتخابات الإسرائيلية.. غابت القضية الفلسطينية وحضر التطبيع».

(25) تحولات المشهد الإسرائيلي لخدمة المشروع الصهيوني،» مجلة **الوحدة الإسلامية**، العدد 133 (كانون الأول/ديسمبر 2012)، <https://bit.ly/31AqMcf> (تاريخ الزيارة 22 نيسان/أبريل 2021).

(26) وليد سالم، «الانتخابات الإسرائيلية ومصير الدولة الاستيطانية الاستعمارية،» عرب 48، 29 آذار/مارس 2021 <https://bit.ly/3n5o9qi>.

الدينية، يميناه، إسرائيل بيتنا، والأحزاب الدينية الأخرى المتمثلة بشاس ويهودوت هتوراه. ومن اللافت للنظر أن هذا التيار الذي كان عدد مؤيديه في الكنيست ستين عضوًا عام 2019، قد ازداد الآن ليصبح قوامه 72 عضوًا، وهذا يعني أنه قد ازداد 12 عضوًا خلال أربع جولات انتخابية، أي أنه في حالة ازدياد مستمر في الكنيست وفي المجتمع الإسرائيلي عمومًا.

– **الموقف الثاني:** وهو الذي يتبنى حل الدولتين وفكرة انشاء دولة إسرائيلية مقلّصة، بحيث تضم حدود عام 1948 إضافة إلى التكتلات الاستيطانية الكبرى والقدس الكبرى مع الرفض التام لعودة اللاجئين الفلسطينيين. وهذا الموقف يتبناه حزب العمل، أزرق أبيض وهناك مستقبل، ويضم نحو 32 عضوًا في «الكنيست 24».

– **الموقف الثالث:** وهو الموقف الذي يرى إمكان المقايضة مع الفلسطينيين في موضوع المستوطنات الاستعمارية الكبرى ويوافق على إجراء تعديلات على حدود عام 1967، ولكنه يرفض التنازل في موضوع القدس ويصر على إبقائها عاصمة موحدة لدولة «إسرائيل» كما ويرفض عودة اللاجئين إليها. ويتبنى هذا الموقف حركة ميرتس التي تتمثل بستة أعضاء في «الكنيست 24».

انطلاقًا من ذلك يمكن القول بأن موقف الأحزاب الإسرائيلية الممثلة في »الكنيست 24»، باستثناء الأحزاب العربية طبعًا، تجمع بأغلبيتها الساحقة على رفض حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، كما وتجمع على رفض التنازل عن أي جزء من القدس التي تعدّها عاصمة موحدة لدولة «إسرائيل»، وترفض أي حق بعودة اللاجئين الفلسطينيين.

6 ـ مستقبل القضية الفلسطينية في ظل الواقع السياسي القائم داخل الكيان الإسرائيلي

لقد جاءت انتخابات «الكنيست 24» كرابع انتخابات خلال عامين، فهي أعقبت ثلاث جولات انتخابية عجز أعضاء الكنيست في نهاية اثنتين منها عن إيجاد ائتلاف حكومي. إلا أنه تمكن عقب الجولة الثالثة من إقامة ائتلاف حكومي بقيادة حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو وحزب أزرق أبيض بزعامة بني غانتس، وفق اتفاق بينهما على أن يترأس كل منهما الحكومة بنصف الولاية (18 شهرًا). حيث ترأس نتنياهو الولاية الأولى للحكومة، والتي كان يفترض به الاستمرار بها لغاية 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 ليتولى بعده بني غانتس رئاسة الحكومة منذ ذلك التاريخ دون الحاجة إلى حل الحكومة وطلب الثقة من الكنيست مرة أخرى، وذلك بعد أن أدى كل منهما اليمين الدستورية.

وعلى الرغم من اتفاق حزبي الليكود وأزرق أبيض على أولويات برنامج تلك الحكومة، والمتمثل بمعالجة الأزمتين الصحية والاقتصادية، بقيت عملية فرض «السيادة الإسرائيلية» على المستعمرات وبعض مناطق الضفة الغربية بندًا أساسيًا في هذا البرنامج، حيث سعى نتنياهو لإنجازه قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020؛ إذ جاء هذا البند تطبيقًا للاتفاقية المعقودة بين حزبي الليكود وأزرق أبيض التي أفردت بدورها

بندين لفرض هذا المخطط[27]، في حين غابت القضايا الخلافية الأساسية مع الفلسطينيين وعملية المفاوضات معهم عن اهتمامات تلك الحكومة.

ورغم التناقض في الرؤية السياسية بين أعضاء الائتلاف الحكومي الذي أعقب انتخابات «الكنيست 23»، فقد بدا واضحًا اتفاقهم حول مسألة فرض «السيادة الإسرائيلية» على أجزاء من الضفة الغربية وعلى المستعمرات الإسرائيلية، والعمل في الوقت نفسه على التوصل إلى عقد اتفاقيات سلام مع «الجيران» العرب وإطلاق التعاون الاقتصادي معهم، إضافة إلى تأمين دعم الإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب لموضوع «الضم» الفوري في مطلع تموز/يوليو 2020. وقد استخدم نتنياهو هذا البند في مفاوضاته مع الإمارات والبحرين لتطبيع العلاقات معهما، حيث أبدى استعداده لتجميد عملية الضم مقابل إنجاز عملية التطبيع، فأعلنت الدولتان الخليجيتان بأن تجميد عملية ضم أجزاء من الضفة الغربية قد مثّلت «الثمرة» الأساسية لعملية التطبيع.

ومع انفضاض الشراكة بين شركاء الائتلاف الأساسيين، بنيامين نتنياهو وبني غانتس، نتيجة الخلاف على موازنة عام 2020، تم حل «الكنيست 23» في ظروف سياسية داخلية معقدة طغت عليها الانشقاقات داخل أحزاب اليمين. فكان التوجه نحو الانتخابات البرلمانية الرابعة خلال عامين، والتي تمثلت أولى سماتها على المستوى الفلسطيني بغياب القضية الفلسطينية والمسائل الخلافية مع الفلسطينيين عن البرامج السياسية للأحزاب الإسرائيلية وعن النقاشات والحوارات الاعلامية.

أ ـ الحكومة الإسرائيلية بين تناقضات الداخل وانتفاضة القدس

رغم الفوز الكبير الذي حققته قوى اليمين في انتخابات 23 آذار/مارس 2021، مع ما يعني ذلك من سيطرة موقف التيارات اليمينية تجاه القضية الفلسطينية، إلا أن الخلاف حول شخص بنيامين نتنياهو انعكس على قدرة هذا الأخير على تأمين تحالف يميني واسع يدعمه في تأليف حكومة يمينية. حيث باتت القوى السياسية الإسرائيلية المتمثلة بالكنيست منقسمة ضمن معسكرين، **الأول** يقوده نتنياهو ويضم 52 نائبًا من أحزاب الليكود وشاس ويهوديت هتوراه والصهيونية الدينية، **والثاني** تمثل بالقوى المناوئة له ضمن «معسكر التغيير» الذي يضم 58 نائبًا من أحزاب الوسط (يوجد مستقبل وأزرق أبيض) وأحزاب اليمين (يميناه وإسرائيل بيتنا وأمل جديد) وأحزاب اليسار (العمل وميرتس). نتيجة هذا الواقع تشكل الأحزاب العربية، «بيضة القبان» بالنسبة إلى المعسكرين العاجزين عن تأمين الأغلبية الكافية لتأليف حكومة. إلا أن رفض بعض القوى داخل المعسكرين دعم الأحزاب العربية، جعل من عملية تألبف الحكومة مسألة أكثر تعقيدًا. فتكليف الرئيس الإسرائيلي لبنيامين نتنياهو بتأليف الحكومة لنيله أكبر عدد من توصيات النواب لم يكن كافيًا للخروج من المأزق السياسي، حيث عجز هذا الأخير عن القيام بهذه المهمة. لذلك ومع انتهاء المهلة

(27) شلحت، «الأحزاب السياسية في إسرائيل».

الدستورية للتأليف (28 يومًا) في 6 أيار/مايو 2021، عمد الرئيس الإسرائيلي إلى تكليف يائير ليبيد زعيم «يوجد مستقبل» بتشكيل الحكومة.

ترافقت هذه الأزمة السياسية مع ازدياد إجراءات التهويد في القدس المحتلة، وتشديد الإجراءات الأمنية والمضايقات والاعتداءات على المصلّين في المسجد الأقصى خلال شهر رمضان. حيث عمدت السلطات الإسرائيلية إلى منع السلطة الفلسطينية من إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي كانت مقررة في 27 أيار/مايو 2021 في القدس الشرقية، وهو ما يعني رفض الاحتلال لأي سلطة أو أي مظهر من مظاهر السيادة الفلسطينية عليها. فكان شعار السلطة الفلسطينية «لا انتخابات من دون القدس»، وإصدار الرئيس الفلسطيني محمود عباس قرارًا بتأجيل الانتخابات الفلسطينية برمّتها.

واستكملت «إسرائيل» سلوكها التهويدي في القدس الشرقية بإخلاء بعض المنازل الفلسطينية من سكانها في حي سلوان ومحاولة إخلاء 28 منزلًا فلسطينيًا في حي الشيخ جرّاح بناء على دعاوى قانونية من جانب بعض الشركات وجمعيات المستوطنين. كما ترافق ذلك مع دعوة مجموعات صهيونية متطرفة لاقتحام المسجد الاقصى في 10 أيار/مايو 2021 (يوم 28 رمضان) إحياءً لما يسمونه «عيد توحيد القدس»، الأمر الذي دفع بفلسطينيي الداخل والضفة الغربية إلى التوجه نحو القدس لمساندة أهلها في مواجهة القوات الإسرائيلية ونجحوا في التصدي للاعتداءات وإزالة الحواجز الإسرائيلية. إلا أن نصرة الشعب الفلسطيني لأهل القدس، أدى إلى ازدياد العنف الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين والمصلّين في المسجد الأقصى. لتنطلق نتيجة ذلك «انتفاضة القدس»، التي شملت مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية بما فيها الأراضي المحتلة في العام 1948. ولتبدأ المقاومة الفلسطينية بإطلاق الصواريخ من قطاع غزة نحو الأراضي المحتلة لحماية القدس من الانتهاكات الإسرائيلية، في إطار عملية «سيف القدس»، وتواجهها «إسرائيل» بعملية عسكرية جوية على القطاع استمرت 11 يومًا تحت مسمى «حارس الأسوار» وانتهت بقرار إسرائيلي بعد عجز الجيش عن مواجهة صواريخ المقاومة.

إن تزامن انتزاع التكليف من زعيم الليكود بنيامين نتنياهو وتصاعد حركة الاعتداءات على الفلسطينيين في القدس، يدفع إلى التساؤل حول دوره في تأجيج العنف. كمحاولة منه لإفشال مساعي زعيم حزب «يوجد مستقبل» لتأليف حكومة من شأنها أن تقصيه عن الحياة السياسية، وتعمل على إزالة العقبات من أمام محاكمته في مختلف الملفات القضائية التي تلاحقه. حيث يشير الكثير من الكتابات الإسرائيلية إلى دور نتنياهو في أحداث القدس، مستغلًا انتماء وزير الأمن الإسرائيلي أمير روحانا لحزب الليكود لرفع مستوى القمع بوجه المقدسيين، رغبة منه في «إفشال مساعي ليبيد لتشكيل الحكومة... وتعقيد مهمته في التحالف مع القائمة العربية الموحدة أو غيرها»[28]. مع ما يعني ذلك من إجبار نتنياهو، كرئيس لحكومة

(28) عبد العليم محمد، «عودة القضية الفلسطينية إلى الصدارة،» مقال تحليلي، مركز الأهرام للدراسات، 18 أيار/مايو 2021، <https://acpss.ahram.org.eg/News/17145.aspxhttps>.

تسيير الأعمال، لمختلف القيادات السياسية الإسرائيلية على السير خلف قيادته في مواجهة «الخطر الداهم» الذي يواجهه الكيان الإسرائيلي. وفي محاولة منه لتحشيد الدعم لشخصه، وتوحيد صفوف اليمين الإسرائيلي بالذات.

ب- صدارة القضية الفلسطينية بمواجهة صعود اليمين الإسرائيلي

لقد مثّل صعود تيار اليمين الإسرائيلي أحد أبرز النتائج السياسية لانتخابات «الكنيست 24»، مترجمًا بذلك درجة تبني المجتمع الإسرائيلي لمواقف هذا التيار وازدياد تأثير المستوطنين في الحياة السياسية. الأمر الذي سينعكس على تأليف الحكومة الإسرائيلية، بصرف النظر عن الشخصية الحزبية التي ستتولى تأليفها.

إن العمل على تأليف حكومة يمينية ضيقة، هو الخيار الأول الذي طالما سعى حزب الليكود وعلى رأسه بنيامين نتنياهو إلى تحقيقه. وهو يمثل هدفًا لطالما جاهر به وعمل على ممارسته، ولا سيّما من خلال المفاوضات التي أجراها مع مختلف الأحزاب اليمينية. فهذا الخيار من شأنه أن يمثل «ضمانة سياسية» له في مواجهة التحديات السياسية الداخلية التي يتعرض لها، والتي يمكن أن تمثل تهديدًا لمستقبله السياسي، ولا سيّما منها الملفات القضائية التي يتم ملاحقته فيها. فهذه الملفات تمثل «مادة» مهمة لخصومه السياسيين، حتى من داخل معسكر اليمين، لاستهدافه والعمل على تنحيته أو حتى إنهاء حياته السياسية. إلا أن هذه الضمانة سوف يقابلها تبنٍّ من قبله لمواقف اليمين المتشدد في كل ما يتعلق بالعلاقة مع الفلسطينيين وتصفية قضيتهم والتشدد في مواقف الحكومة الإسرائيلية تجاه المسائل الخلافية الأساسية معهم، ولا سيما لناحية «حل الدولتين» وضم الضفة والمستوطنات والقدس وعودة اللاجئين...

إضافة إلى ذلك فإن قيام حكومة ائتلاف يميني، من شأنه أن يساعد رئيس الحكومة على مواجهة أي ضغوط خارجية يمكن أن يتعرض لها. والتي قد تهدف إلى دفعه لتقديم بعض «التنازلات» للفلسطينيين للوصول إلى بعض حقوقهم، حيث سيكون بإمكانه التذرع بعجز الحكومة عن تبني أي خطة للتسوية في ظل التوازنات الدقيقة داخلها. فالأحزاب اليمينية المتطرفة لن تجد حرجًا في الاستقالة من الحكومة وفرط عقد أي ائتلاف تشارك به في حال تم الضغط على رئيس الحكومة للموافقة على تسوية تجاه أي موضوع من شأنه أن يؤثر في قيام «إسرائيل الكبرى»، أو من شأنه أن يعطي الفلسطينيين داخل الكيان الإسرائيلي بعضًا من حقوقهم المدنية، مع ما يعني ذلك من إمكان التوجه نحو انتخابات جديدة لمواجهة مثل تلك التحديات وربما الدفع باتجاه الإقصاء الكلي لرئيس الحكومة.

إن النتائج المترتبة على قيام حكومة يمينية في «إسرائيل» سوف ينعكس بالتأكيد على مختلف المسائل العالقة بين الكيان الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية، وصولًا إلى الانعكاس المباشر على الحياة اليومية للفلسطينيين.

وفي المقابل فإن نجاح «معسكر التغيير» بقيادة يائير ليبيد، ولا سيّما بعد نيله تكليف تشكيل الحكومة، في تشكيل حكومة ائتلافية تضم قادة هذا المعسكر، سيجعل من هذه

الحكومة أيضًا رهينة بيد الأحزاب اليمينية المتمثلة بخصوم نتنياهو اليمينيين في حزب «أمل جديد» برئاسة جدعون ساعر وحزب «يميناه» بزعامة نفتالي بينيت. وبالتالي فرط عقد أي ائتلاف عند طرح أيّة تسوية مع الفلسطينيين، أو حتى أي «تنازل» من شأنه أن يعطي حقوقًا لهم، ليبقى بذلك طرح الانتخابات الخامسة حاضرًا عند أي استحقاق من هذا النوع.

لقد فرضت الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة واقعًا سياسيًا معقدًا، أضيف إلى استمرار عمليات التهويد وتبني سياسة الضم وقضم الأراضي الفلسطينية، وانصياع الحكومة الإسرائيلية لرغبات المستوطنين. وفي وقت تشهد فيه التسوية انسدادًا في الأفق، ولا سيّما بعد انطلاق عملية التطبيع بين «إسرائيل» وبعض الدول العربية على حساب الحقوق الفلسطينية وتطبيق القرارات الدولية. حيث ساد الاعتقاد لدى القيادات اليمينية الإسرائيلية، بأن أصبح لديها القدرة على أن تجعل «إسرائيل» تنعم بالأمن والاستقرار والازدهار الاقتصادي والهيمنة على المنطقة، من خلال تلك الاتفاقيات ودون الحاجة إلى تقديم أي «تنازل» لإعادة بعض الحق إلى أهله. وهذا الاتجاه الأخير يعبرّ بشكل واضح عن خيارات اليمين الإسرائيلي المتطرف، الذي يتبنى نهج القوة العنف والتهجير كسبيل لفرض الخيارات الصهيونية على المنطقة. وهو اتجاه ازدادت سطوته على الحياة السياسية الإسرائيلية، ولا سيّما بعد الانتخابات الأخيرة، ويدفع إلى استغلال الفرصة لتصفية القضية الفلسطينية عبر فرض واقع جديد على القدس والمسجد الأقصى والعمل على ضم المستوطنات.

لذلك كان على الشعب الفلسطيني، البحث عن السبل التي من شأنها أن تعيد طرح قضيته، ليدفع العالم إلى الاعتراف بحقه في إقامة دولته. فجاءت «انتفاضة القدس» لتطرح هذه القضية مجددًا أمام العالم، وتعيد التوازن إلى هذا الصراع.

إن هذه الانتفاضة لا يمكن النظر إليها كردة فعل على ازدياد الاعتداءات خلال شهر رمضان على المقدسيين وحسب، إنما هي «حركة» و«توجه» للتصدي للنهج الاستعماري والاستيطاني الذي تنتهجه السلطات الإسرائيلية. وهذا التوجه يعكس بدوره توجهات المجتمع الإسرائيلي، التي تم ترجمتها من خلال نتائج الانتخابات في السنوات الاخيرة، وبرزت بوضوح من خلال نتائج انتخابات «الكنيست 24».

لقد أدت «انتفاضة القدس» إلى جملة من النتائج التي من شأنها أن تؤثر في مستقبل القضية الفلسطينية، نظرًا إلى دور القوى الدولية والإقليمية والداخلية التي تفاعلت فيها هذه النتائج في مسار هذه القضية:

– فعلى المستوى الدولي، عادت القضية الفلسطينية لتطرح نفسها بوصفها قضية تهدد السلم والأمن الدوليين. وشهدت معظم دول العالم تحركات شعبية داعمة للفلسطينيين متوجة بحملات واسعة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي، وبدعم من المشاهير (فنانين ورياضيين وممثلين عالميين) المؤثرين في تلك المنصات الداعمة للفلسطينيين. كما برزت في الولايات المتحدة الأمريكية توجهات ضمن الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي الحاكم الذي حاول عرقلة صفقة أسلحة لإسرائيل بقيمة 735 مليون دولار، وهي تعكس جملة

من المواقف التغييرية تجاه القضية الفلسطينية. إضافة إلى تبني بعض الصحف ووسائل الاعلام الأمريكية العريقة للمواقف التي تبرز الجانب العدواني لإسرائيل على المدنيين والمنشآت المدنية، مع مشاهد للتظاهرات التي عمّت عدة مدن أمريكية، ومواقف مجموعات منظمة على وسائل التواصل الاجتماعي تدعم حقوق الشعب الفلسطيني وتعرض الارتكابات الإسرائيلية بحقه، وهو ما ساهم في تغيّر النبرة الإعلامية تجاه «إسرائيل». كما بدت تصريحات وزير الخارجية الأمريكية أنطوني بلينكن خلال زيارته للأراضي الفلسطينية لافتة، عندما أعلن بأنه ناقش مع «إسرائيل» المخاوف من «الإجراءات التي يمكن أن تشعل التوتر أو الصراعات أو الحروب، وتقوّض حل الدولتين بشكل أكبر، مثل إجلاء الفلسطينيين من منازلهم...، وهدم المنازل وكل ما يتعلق بالوضع في الحرم القدسي». ويذهب بعض الباحثين إلى اعتبار أن هذه التغيرات من شأنها أن تدفع واشنطن لكي تتبنى «نهجًا أكثر انتقادًا للسياسات الإسرائيلية»[29].

– وعلى المستوى الإقليمي مثّل انتصار الشعب الفلسطيني ومقاومته تحولًا استراتيجيًا على مستوى الصراع في المنطقة، ولا سيّما في ظل ارتباط بعض فصائل المقاومة الفلسطينية بدول إقليمية مؤثّرة مثل سورية وايران، مع ما يعني ذلك من تأثير على التوازنات في المنطقة. كما وضعت «انتفاضة القدس» حدًا لموجة التطبيع الإسرائيلي مع الدول العربية، حيث عادت لتبرز المواقف الداعية لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية قبل المضي باتفاقيات تطبيع جديدة. كذلك فقد أعادت هذه الانتفاضة الدور المصري إلى الواجهة، بعد أن اعتقد نتنياهو أنه بإمكانه تجاوزه عبر التطبيع مع بعض الدول الخليجية. فمثّلت مصر الراعي الأساسي للمفاوضات بين «إسرائيل» وفصائل المقاومة، لإدامة وقف إطلاق النار وبحث السبل الآيلة لإعادة إعمار قطاع غزة ومحاولة إطلاق مفاوضات تبادل الأسرى بين حركة حماس والكيان الإسرائيلي.

– أما على مستوى الداخل الإسرائيلي فإن ارتباط «انتفاضة القدس» بمواجهة سياسة الاستعمار الاستيطاني الذي تنتهجه «إسرائيل» في الأراضي الفلسطينية المحتلة، قد جعل لنجاحها آثارًا مهمة على المستويين الأمني والسياسي في الداخل الإسرائيلي. حيث أظهرت المواجهة عجز منظومة الدفاع في الكيان عن التصدي لصواريخ المقاومة التي أثبتت قدرتها على ضرب العمق الإسرائيلي، وهشاشة الجبهة الداخلية في ظل انتفاضة عرب فلسطين في الأراضي المحتلة عام 1948. كما أعطت دفعًا لخصوم نتنياهو لتجاوز خلافاتهم وتوقيع اتفاق تأليف حكومة ائتلافية في الساعة الأخيرة من ليل 2ـ3 حزيران/يونيو 2021، بين أحزاب الوسط (يوجد مستقبل وأزرق أبيض) وأحزاب اليسار (العمل وميرتس) وبعض أحزاب اليمين المناهضة لنتنياهو (يميناه وأمل جديد وإسرائيل بيتنا)، إضافة إلى القائمة العربية الموحدة برئاسة منصور عباس في سابقة هي الأولى في تاريخ الكيان بالنسبة إلى حزب عربي (الحركة الإسلامية الجنوبية). حيث نص هذا الاتفاق على ترؤس زعيم «يميناه» نفتالي بينيت

(29) Ryan Bohl, «In the Gaza Aftermath, the U.S. Will Be Tougher on Israel,» Stratfor, 26 May 2021, <https:// worldview.stratfor.com/article/gaza-aftermath-us-will-be-tougher-israel>. (Accessed on 30 May 2021).

للحكومة لمدة عامين، وأن يترأسها زعيم «يوجد مستقبل» يائير ليبيد للعامين المتبقيين من عمر ولايتها.

وبذلك تكون انتخابات «الكنيست 24» قد أفضت إلى إقصاء نتنياهو عن الحكم، وذلك رغم التناقضات بين مكوناتها. ولكن من دون أن يعني ذلك إمكان تحقيق انفراجات، على مستوى حل الصراع مع الفلسطينيين. حيث يشكل ترؤس بينيت للحكومة، المعروف بدعمه للاستيطان وسياسة الضم، ورفض معظم مكوناتها لحل الدولتين محددًا أساسيًا لتوجهاتها. إضافة إلى ذلك، فإن هذا الائتلاف الحكومي قد زاد من حدة الانقسامات في المجتمع الإسرائيلي، بحيث برزت خطابات التحريض والتهديد لبعض الأحزاب والقيادات الإسرائيلية التي ساهمت في إبعاد نتنياهو عن السلطة ووافقت على التحالف مع حزب عربي لتحقيق ذلك.

ـ على المستوى الفلسطيني، أثبتت «انتفاضة القدس» أن صعود اليمين الإسرائيلي وازدياد تأثيره في المجتمع الإسرائيلي قد ساهم في توحيد الشعب الفلسطيني في مختلف المناطق. حيث انخرط الجميع في المواجهة وانعدم التمييز في هذا المجال بين فلسطينيي عام 1948 وفلسطينيي قطاع غزة والضفة الغربية والشتات، الأمر الذي ساهم في تأكيد أهمية وحدة الشعب الفلسطيني كشرط أساسي لمواجهة العدو.

وإذا كان الفلسطينيون بعامة قد تمكنوا عبر انتفاضتهم الأخيرة من إعادة طرح قضيتهم أمام العالم، إلا أن موقف فلسطينيي عام 1948 ومواجهاتهم مع الاحتلال قد مثّل علامة فارقة في هذه المرحلة. الأمر الذي سوف يطرح تساؤلات كبرى حول دورهم داخل الكيان ومستقبلهم في ظل أي مواجهة مقبلة أو تسوية ممكنة.

خاتمة

تناولت هذه الدراسة تأثير المتغيرات السياسية في الكيان الإسرائيلي في القضية الفلسطينية، من خلال دراسة تأثير نتائج انتخابات «الكنيست 24» على هذه القضية. حيث تبين لنا بأن هناك مجموعة من السمات التي تطغى على الحياة السياسية الإسرائيلية، وتنعكس على العملية السياسية وتكوين السلطة المعنية بالقضية الفلسطينية.

وقد جاءت نتائج الانتخابات الأخيرة لتعكس تلك السمات كما تعكس توجهات المجتمع الإسرائيلي التي تعبر عنها الأحزاب السياسية، والذي ينحى في اتجاه المواقف اليمينية المتطرفة. إلا أن وجود أغلبية يمينية موصوفة (72 عضوًا) في الكنيست لم يقابله قدرة اليمين على الإمساك بالسلطة، وذلك بسبب بروز عوامل مؤثرة عكستها تلك السمات وأبرزها الطابع الشخصي للصراع السياسي.

أمام هذا الواقع الذي ترافق مع غياب القضية الفلسطينية عن البرامج السياسية للأحزاب الإسرائيلية المتنافسة، وانسداد أفق التسوية مع الفلسطينيين وانصياع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لرغبات المستوطنين والإمعان في سياسة التهويد والضم، اندفع الفلسطينيون إلى

إطلاق انتفاضة شاملة لإعادة التوازن للصراع مع «إسرائيل». حيث مثّلت «انتفاضة القدس»، التي انطلقت في العاشر من أيار/مايو 2021، رد فعل طبيعيًا على صعود اليمين الإسرائيلي المتطرف وتجاوزاته بحق الفلسطينيين.

إن الاستفادة من النجاح الذي حققته «انتفاضة القدس» وتحديها لصعود القوى اليمينية في المجتمع الإسرائيلي، من شأنه أن ينعكس على القضية الفلسطينية ومسارها ومستقبلها. وهذا الأمر يتطلب:

1 ـ صيانة الوحدة الفلسطينية والتمسك بها باعتبارها القاعدة الأساس لأي مواجهة.

2 ـ الاقتناع بصوابية خيار المقاومة في مواجهة العدوان والاحتلال.

3 ـ إعادة إبراز الهوية الفلسطينية كهوية واحدة لكل أبناء فلسطين، سواء في غزة أو الضفة الغربية أو الأراضي المحتلة عام 1948.

4 ـ التركيز على الدراسات والأبحاث التي من شأنها أن تساهم في صمود فلسطينيي عام 1948، ومواجهاتهم مع السلطات الإسرائيلية وإجراءاتها العنصرية.

5 ـ إعادة النظر باتفاقيات التطبيع التي تجاهلت حقوق الفلسطينيين، والتأكيد أن هذه الاتفاقيات لا يمكن أن تمثل بديلًا لحل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

6 ـ التركيز على الانقسامات الحادة التي برزت في الكيان الإسرائيلي ودراسة سبل التعامل معها، ولا سيما إذا اتخذت طابعًا عنفيًا بين الإسرائيليين أنفسهم.

7 ـ الاستمرار في تفعيل الدور الاعلامي والأكاديمي على المستوى الدولي، والذي أثبت جدواه في مختلف أنحاء العالم ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية □